



تعميم

(و ت ت / 2024/2)

الدول عالية المخاطر

اتساقاً مع أحكام المادة (17) من القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستناداً للبند (د) من المادة (9) من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1532) لسنة 2013 بشأن إنشاء وحدة التحريات المالية الكويتية والتي أوجبت تحديد البلدان التي تعتبرها الوحدة عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاه تلك البلدان.

وفي ضوء قيام مجموعة العمل المالي (فاتف) بتحديد الدول التي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل لديها، فإنه يجب على الدول اتخاذ تدابير العناية المعززة في تعاملاتها مع الدول عالية المخاطر لحماية نظامها المالي والاقتصادي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتم تصنيف الدول كالتالي:

1- دول القائمة السوداء (عالية المخاطر):

وهي الدول التي لديها أوجه قصور استراتيجية كبيرة في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يجب على جميع الدول تطبيق العناية الواجبة المعززة على الدول التي تقع تحت تصنيف القائمة السوداء، وفي الحالات الأكثر خطورة يطلب من الدول تطبيق تدابير مضادة لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل الصادرة من هذه الدول. وفي حال تم إدراج الدولة على قائمة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء)، فسوف يترتب عليه حظر التعاملات المالية والمصرفية مع تلك الدولة. والدول هي كوريا الشمالية، إيران وميانمار.

2- دول القائمة الرمادية:

وهي الدول التي تضعها مجموعة العمل المالي ضمن القائمة الرمادية في حال وجود أوجه قصور استراتيجية، ومن أجل إزالة الدولة من القائمة الرمادية، يتوجب عليها أن تعالج بشكل كامل جميع الإجراءات الموصى بها حسب خطة العمل التي تم تحديدها من قبل المجموعة خلال الفترة الزمنية المحددة لكل إجراء. وبمجرد تنفيذها من قبل الدولة يتم رفع تقارير دورية حسب الإجراء المنجز، وعليه تقوم مجموعة العمل المالي بتنظيم زيارة ميدانية للتأكيد على تنفيذ الإصلاحات القانونية والتنظيمية التشغيلية اللازمة مع وجود التزام سياسي ضروري وقدرات مؤسسية لازمة لتطبيق وضمن استمرارية التغييرات.



وفي حال تم إدراج الدولة على قائمة الدول الرمادية ولم تلتزم بمعالجة أوجه القصور خلال المدة الممنوحة لها، فإنه قد تتأثر الدولة سلباً من ناحية التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني والذي بدوره قد يؤثر على نظامها المصرفي والمالي مع مرور الوقت، كما قد يؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني للدولة وذلك إن طال بقاء الدولة في القائمة الرمادية.

وتجدر الإشارة أنه بناء على تحديث فاتف الأخير في يونيو 2024 تم خروج دولتين من القائمة الرمادية ودخول دولتين فيها.

3- الدول الخاضعة للمتابعة المعززة:

وهي الدول التي تحتاج إلى تصويب بعض الإجراءات ضمن فترة زمنية قصيرة يتم تحديدها للتعديل من وضعها وإصلاح أوجه القصور ضمن خطة عمل محددة. وفي حال عدم اكتمال تلك الإجراءات فأنها تدرج ضمن القائمة الرمادية أما في حالة الالتزام وتصويب الإجراءات خلال الفترة المحددة فيتم إدراج تلك الدول ضمن الدول الخاضعة للمتابعة المنتظمة.

4- الدول الخاضعة للمتابعة المنتظمة:

وهي الدول التي تم تقييمها بشكل إيجابي في عملية التقييم المتبادل، حيث تخضع تلك الدول للحد الأدنى من المتابعة من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف).

وفي ضوء قيام مجموعة العمل المالي (فاتف) بوضع قائمة يتم تحديثها خلال أشهر فبراير، يونيو وأكتوبر من كل عام بالدول التي تشكل مخاطر على النظام المالي العالمي نتيجة القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل لديها.

فإنه يتعين على كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بموجب أحكام القانون رقم 2013/106 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبيق تدابير العناية الواجبة الملائمة لمواجهة المخاطر المتعلقة بعلاقات العمل والمعاملات الخاصة بأشخاص أو مؤسسات مالية لدى الدول المحددة على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي (فاتف).



وللاطلاع على أسماء الدول ضمن الفئات المحددة وفق آخر تحديث لمجموعة العمل المالي في شهر يونيو 2024، يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة الرجوع إلى الإعلان العام المنشور على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي (فاتف) <https://www.fatf-gafi.org> . مع العلم بأن هذا الإعلان يتم تحديثه دورياً في (فبراير – يونيو- أكتوبر) من كل عام.

وتسترعي وحدة التحريات المالية الكويتية عناية المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة إلى ضرورة الرجوع بشكل دوري إلى الموقع الإلكتروني للوحدة لمتابعة آخر المستجدات من تعاميم وقرارات صادرة من قبل الوحدة.

رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية بالتكليف
هنادي منصور بوحيمد

التاريخ: 2024/07/02 م

الموافق: 26 ذو الحجة 1445 هـ